أكدت أن المنتجين بحاجة للإستعداد إلى كل التحديات بشكل مبكر

«أوبك»: النزاعات التجارية تؤثر على صناعة النفط

أكدت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، أن هناك 8 تحديات رئيسة قادمة في صناعة النفط إلى جانب عوامل أخرى كثيرة ومعقدة تؤثر في السوق، أبرزها: تغير المناخ وفقر الطاقة والنزاعات التجارية والعوامل الجيوسياسية وتراجع نمو الاقتصاد وتغيير السياسات وتصاعد وتيرة النمو السكاني والعقوبات الاقتصادية، معتبرة أن هذه العوامل وغيرها ستستمر في التأثير بقوة خلال الأيام والأشهر والأعوام المقبلة.

وأفاد تقرير حديث للمنظمة الدولية، عن نتائج الحوار مع الصين في فيينا في دورته الثالثة، أن المنتجين بحاجة إلى الاستعداد إلى كل التحديات بشكل مبكر، والتأهب لمواجهة كل الاحتمالات، لافتا إلى أنه يمكننا فقط القيام بذلك معا كشركاء قادرين على التواصل بسرعة وبصراحة عندما تنشأ مواقف صعبة.

واعتبر أن الحفاظ على قنوات الاتصال في جميع الأوقات وتبادل الحقائق والبيانات بانتظام يقلل من تأثير المطبات الكبيرة على الطريق، مشيراً إلى أن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في ظل صناعة أصبحت مترابطة بشكل متزايد مع مرور الوقت، ولا يمكن لأحد أن يتحمل الصعوبات بمفرده، بحسب ما ورد في صحيفة «الاقتصادية».

وأوضح أن شراكة «أوبك» والصين المتنامية تمثل وضعا مربحا ليس فقط بالنسبة للجانبين ولكن بالنسبة لسوق النفط والاقتصاد العالمي بأكمله، لافتا إلى قول محمد باركيندو الأمين العام لأوبك: «لا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية أهمية حوارنا في تشكيل القرارات المستقبلية بشأن الإنتاج وكذلك الاستثمار».

وأضاف التقرير أن التطور السريع، الذي شهدته الصين خلال العقود القليلة الماضية يعد رائعاً، وهو شهادة على إبداع الصين وعملها الشاق وتصميمها على التنمية. وذكر التقرير، أنه لكي نواصل القيام بعملنا بشكل جيد في «أوبك» وهو تحقيق التوازن بين سوق النفط لمصلحة المنتجين والمستهلكين والاقتصاد العالمي والتنمية المستقبلية للبشرية، تحتاج الصناعة إلى بيانات وإحصائيات موثوقة في الوقت المناسب، مشددا على أهمية دور الصين وتأثيرها الهائل في تطورات الطاقة العالمية.

وأشار التقرير إلى توقعات بزيادة الطلب على الطاقة 33% في الفترة من 2015 إلى 2040، موضحا أن ما يقرب من 95% من هذا الطلب سيأتي من البلدان الآسيوية بقيادة الهند والصين.

وشدد على أن النفط سيظل يمثل أكبر حصة من مزيج الطاقة بحلول عام 2040، نحو 28%، ومن المتوقع أن يشكل النفط والغاز معا أكثر من 50% من احتياجات الطاقة العالمية.

وتوقع التقرير نمو الطلب العالمي بنحو 14.5 مليون برميل يوميا، ليصل إلى 112 مليون برميل يوميا بحلول 2040، مشيراً إلى أن النقل البري سيظل أحد المحركات الرئيسة للطلب على النفط، حتى مع مراعاة التقدم في الكفاءة وتشديد سياسات الانبعاثات ونمو استخدام المركبات الكهربائية.

ورجح التقرير نمو إجمالي مخزونات السيارات بنحو 1.1 مليار بين عامي 2017 و2040 ليصل إلى 2.4 مليار سيارة، موضحا أن السيارات الكهربائية ستمثل 13 في المئة فقط من إجمالي الأسطول بحلول 2040، متوقعا أن يأتي أكبر نمو الطلب النفطي المتزايد من قطاع البتروكيماويات.

ونوه إلى أن التوقعات لقطاع البترول مشرقة للغاية، وأن صناعة النفط تتحمل أيضا مسؤولية أن تكون جزءا من حل تحدي تغير المناخ ويجب أن نكون أكثر من مجرد مورد مستقر للطاقة.

ولفت التقرير إلى تقديرات «أوبك» بأن هناك حاجة إلى استثمارات تقدر بنحو 11 تريليون دولار في الصناعة لمعالجة التباين في توقعات الطلب والعرض، مشيراً إلى أن تقلبات السوق والتدخلات الجيوسياسية وفي الآونة الأخيرة الطبيعة التمييزية للسياسات ضد النفط والغاز، تعد من أكثر العوامل إضراراً، التي تثبط الاستثمار في القطاع. ونقل التقرير عن بيل غيتس، مؤسس «مايكروسوفت» قوله، إن تصفية الوقود الأحفوري له تأثير مناخي صفر، وينصح غيتس المستثمرين بدعم التكنولوجيا التي تساعد على خفض الانبعاثات، لافتاً إلى أن أولئك الذين يريدون تغيير العالم من الأفضل عليهم أن يضعوا أموالهم وطاقتهم وراء التقنيات التي تبطئ انبعاثات الكربون.

ويترقب السوق إطلاق التقرير السنوي لمنظمة أوبك في الشهر المقبل، حيث يتوقع أن يشمل بيانات إيجابية عن العرض والطلب والمخزونات، والتزام المنتجين بمطابقة مرتفعة بخطة خفض المعروض النفطي العام المقبل.

المركزي الأوروبي: منطقة اليورو بحاجة إلى أداة مالية مركزية

لويس دي جويندوس

دعا نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، لويس دي جويندوس، إلى إنشاء أداة مركزية للمساعدة في تعزيز فعالية السياسات الوطنية في مختلف أنحاء منطقة اليورو.

جاء ذلك في تصريحات للمسؤول الأوروبي ألقت الضوء على زيادة حالة الإحباط لدى مسؤولي البنك الذي يقع مقره في مدينة فرانكفورت الألمانية إزاء الوضع المالي لمنطقة العملة الأوروبية الموحدة التي تضم 19 دولة،بحسب ما ذكرته وكالة «بلومبرج» للأنباء.

وفي مقابلة مع صحيفة «إل بايس» الاسبانية، قال دي جويندوس إن الإطار الحالي، والذي يتضمن مزيجا من السياسات، لا يعد مكملا للسياسة النقدية للبنك بحسب ما نشرت «الألمانية».

كما أوضح في المقابلة التي نشرتها الصحيفة : «لهذا السبب، أنا على قناعة بالحاجة إلى أداة مالية مركزية، مستقلة،» مضيفا أن هذه الأداة «ستقدم الدعم أيضا للسياسات المالية الوطنية».

وكان وزراء مالية منطقة اليورو اتفقوا الشهر الماضي على العناصر الرئيسية لميزانية صغيرة لمنطقة اليورو، في أعقاب عامين من المفاوضات المشحونة بشأن أداة لم ترق إلى الرؤية الأصلية الشاملة للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون.

الخريف: مراجعة آليات تنفيذ برنامج الصناعات السعودية

بندر الخريف

أكد وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، بندر الخريف، توجه الوزارة لمراجعة آليات تنفيذ برنامج تطوير الصناعات الوطنية، خلال الفترة المقبلة، تبعا لاحتياجات السوق المحلية، وتغيرات الاقتصاد العالمي وتقلبات أسواقه.

وأوضح الوزير الخريف بحسب صحيفة الاقتصادية، أنه لن تكون هناك تعديلات كبيرة على المستهدفات، إنما التركيز على آليات التنفيذ.

وأوضح أن الوزارة ستركز أيضا على إيجاد التناغم بين الجهات، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة والتشريعات في المجال، وتعديلها وتحسينها، بهدف أن تكون ممكنة بشكل أكبر، ما يوجد قيمة كبيرة من القطاعات المستفيدة من البرنامج.

ويصبو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجيستية دولية، في عدد من المجالات الواعدة مع التركيز على تطبيق تقنيات الجيل الرابع للصناعة، على نحو يسهم في توليد فرص عمل وافرة للكوادر السعودية، ويعزز الميزان التجاري، ويعظم المحتوى المحلي.

ويركز البرنامج على أربعة قطاعات رئيسة هي الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجيستية، ويعمل على تصميم وتوفير مجموعة من الممكنات الضرورية التي تشتمل على تطوير الأنظمة المناسبة، وتوفير التمويل المطلوب، وتطوير البنية التحتية والأراضي الصناعية والمناطق الخاصة، والتوسع في تطبيق إجراءات الرقمنة، وتعزيز عمليات البحث والابتكار والتدريب، ورفع كفاءة الكوادر المتاحة.

وفيما يتعلق بالصندوق الصناعي، بين الوزير أن رأس مال الصندوق البالغ 105 مليارات ريال كاف لخدمة القطاعات المستهدفة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية، ولا إشكال فيه، فيما تكمن الأهمية في كيفية توظيف هذه الأموال بشكل سريع. ويمكن النظام الجديد للصندوق من توسيع نطاق نشاطه التمويلي ليشمل عددا من القطاعات الجديدة والواعدة في مجالات الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجيستية المدرجة تحت برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية. وأوضح الخريف، أن الصندوق يستهدف من إطلاق الهوية الجديدة، استفادة القطاع بشكل أكبر من الخدمات والمنتجات، ما سيساعده إجمالا بشكل مباشر. وأضاف، أن «الخدمات والمنتجات التمويلية الجديدة بعد تعديل النظام الأساسي للصندوق، ستمكن من تغطية القطاع اللوجيستي وقطاعي الطاقة والتعدين»، مبينا أن هذه المنتجات ستنقل الصندوق نقلة نوعية.

الرياض: 6.8 مليار ريال عوائد استثمارات خارجية بـ 6 أشهر

بلغت قيمة عوائد الاستثمارات السعودية المباشرة في الخارج خلال النصف الأول 2019 نحو 6.779 مليار ريال، منها 2.450 مليار ريال حُققت في الربع الثاني و4.329 مليار ريال في الربع الأول.

وبحسب صحيفة الاقتصادية، فقد أظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، أن قيمة عوائد الاستثمار السعودي المباشر في الخارج تشكل خلال النصف الأول من العام الحالي ما نسبته 1.6% من قيمة الاستثمار السعودي المباشر في الخارج (0.6% في الربع الثاني و1.1% في الربع الأول).

وتبلغ قيمة الاستثمارات السعودية المباشرة في الخارج نحو 412.312 مليار ريال بنهاية النصف الأول 2019، مقارنة بـ406.172 مليار ريال بنهاية الربع الأول للعام الماضي.

ومنذ بداية 2016 حتى نهاية النصف الأول 2019، بلغت قيمة عوائد الاستثمارات السعودية المباشرة في الخارج نحو 58.33 مليار ريال، كما بلغت قيمتها خلال 2016 نحو 27.011 مليار ريال، وفي عام 2017 نحو 15.124 مليار ريال، وفي 2018 نحو 9.419 مليار ريال.

أما فيما يتعلق بإجمالي قيمة الاستثمارات السعودية المباشرة في الخارج، فنمت بنسبة 74.2% بما يعادل 175.61 مليار ريال منذ 2016 حتى نهاية الربع الثاني 2019.

وكانت قيمة الاستثمارات السعودية المباشرة في الخارج في 2016 نحو 236.702 مليار ريال، ثم ارتفعت إلى 412.312 مليار ريال بنهاية الربع الثاني 2019.

وتزامن معها نمو حصتها من مجموع قيمة أصول السعودية، إذ شكلت الاستثمارات المباشرة في الخارج 10.3% بنهاية الربع الثاني 2019 مقارنة بـ6.3% في 2016.

وارتفعت الأصول السعودية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى نحو 3.99 تريليون ريال، كأعلى مستوياتها منذ الربع الرابع 2014، مواصلة نموها للربع الثامن على التوالي.

هبوط الأرباح الصناعية بالصين 5.3 بالمئة في سبتمبر

انكمشت أرباح الشركات الصناعية في الصين للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر مع استمرار انخفاض أسعار المنتجين، مما يبرز تأثير تباطؤ الاقتصاد وحرب التجارة المستمرة منذ فترة طويلة مع الولايات المتحدة على نتائج الشركات.

وأظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاءات هبوط الأرباح الصناعية 5.3 بالمئة عنها قبل عام في سبتمبر إلى 575.6 مليار يوان (81.48 مليار دولار) مقارنة مع تراجع بنسبة اثنين بالمئة في أغسطس.

يتعرض القطاع الصناعي الضخم في الصين لضغوط وسط توترات التجارة وتبادل واشنطن وبكين فرض الرسوم الجمركية. وتباطأت الأرباح بشكل ملحوظ منذ النصف الثاني من العام الماضي، وإن كان القطاع شهد بعض الانتعاشات الوجيزة مع تعزيز بكين إجراءات الدعم.

ويتعارض تراجع الأرباح مع التحسن الطفيف في قطاع الصناعات التحويلية في سبتمبر ، إذ تشير مسوح المصانع ونمو الإنتاج الصناعي بوتيرة أفضل من التوقعات إلى زيادة في الطلب المحلي.

لكن أسعار تسليم باب المصنع، التي تعتبر مؤشرا رئيسيا لربحية الشركات، تراجعت بأكبر وتيرة فيما يزيد على ثلاث سنوات، في حين تراجع معدل النمو الاقتصادي لأقل مستوى في 30 عاما في الربع الثالث من السنة.

وفي الفترة من يناير إلى سبتمبر ، بلغت أرباح الشركات الصناعية 4.59 تريليون يوان بانخفاض 2.1 بالمئة علي أساس سنوي، وهي أسوأ من قراءة الأشهر الثمانية الأولى التي كانت لانخفاض نسبته 1.7 بالمئة.

وتراجعت أرباح الشركات المملوكة للدولة 9.6 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى. وكانت القطاعات الأكثر تضررا هي النفط والفحم وصناعات معالجة أنواع الوقود الأخرى، حيث انكمشت أرباحها 53.5 بالمئة في تسعة أشهر.

اختيار «القطرية» ضمن مستثمرين محتملين في الخطوط الماليزية

ذكر تقرير نشرته صحيفة (ذا إيدج) الماليزية الاقتصادية الأسبوعية أن ثلاث شركات طيران عالمية قدمت عروضا لشراء حصة استراتيجية في شركة الخطوط الجوية الماليزية المتعثرة.

وقالت الحكومة الماليزية إن صندوق الثروة السيادية خزانة الذي يملك الخطوط الماليزية أصدر قائمة قصيرة تشمل أربعة مستثمرين محتملين مهتمين بالصفقة.

وذكر التقرير نقلا عن مصادر أن ثلاثة من المستثمرين المدرجين في القائمة القصيرة شركات طيران تشمل الخطوط الجوية القطرية والخطوط اليابانية وخطوط جنوب الصين الجوية.

لكن متحدثا باسم الخطوط الجوية القطرية قال لرويترز في رسالة نصية مقتضبة إن الشركة ليست من بين المستثمرين المدرجين في القائمة القصيرة.

ومن المنتظر أن يتخذ الصندوق قرارا بشأن الشركة التي سيقع عليها الاختيار قريبا لأن الخطوط الجوية الماليزية تملك سيولة تكفي لإدارة عملياتها حتى أبريل نيسان المقبل فحسب.

ولم تذكر الصحيفة جنسية الشركة الرابعة المختارة ضمن القائمة القصيرة أو قيمة الصفقة. ولم يرد صندوق خزانة على طلب للتعقيب.

وقال مصدر مطلع على المباحثات المبدئية في الملف إن شركة طيران شرق أوسطية أو صينية قد تستثمر في الخطوط الجوية الماليزية في النهاية.

لكنه أضاف أنه سيتعين على أي شركة صينية التغلب على غضب الرأي العام من الخطوط الجوية الماليزية بسبب اختفاء طائرة الرحلة إم.إتش 370 عام 2014 وهي في طريقها لبكين وعلى متنها 153 صينيا.

الدولار «القوي» يواصل نزيفه أمام الجنيه المصري

للأسبوع الثاني على التوالي، واصل الدولار «القوي عالمياً»، خسائره أمام الجنيه المصري الذي أصبح على رأس قائمة عملات الأسواق الناشئة في تحقيق مكاسب أمام العملة الأميركية.

وتشير الأرقام الرسمية إلى استمرار تراجع سعر الدولار في السوق المصري بنحو 8 قروش أمام الجنيه المصري ليسجل 16.09 جنيه للشراء، و16.19 جنيه للبيع بالبنك المركز المصري، مقابل 16.17 جنيه للشراء، و16.27 جنيه للبيع نهاية الأسبوع قبل الماضي.

تأتي الخسائر المستمرة للدولار الأميركي في السوق المصري مع استمرار تحسن موارد الدولة من العملة الصعبة، وخاصة تحسن إيرادات قطاع السياحة، والتي ارتفعت بقيمة 2.7 مليار دولار مسجلة 12.570 مليار دولار خلال العام المالي 2018 / 2019 مقابل نحو 9.804 مليار دولار خلال العام المالي 2017 / 2018 بنسبة زيادة بلغت 28% على أساس سنوي، مع توقعات استمرار هذا التحسن نتيجة التنفيذ المستمر لاستراتيجية إصلاح القطاع، وجهود تنويع الدول المستهدفة لاجتذاب السياح، خاصة مع رفع قرار حظر السفر البريطاني إلى مصر قبل أيام.

كما جاء هذا التحسن مدفوعاً بتحسن صادرات مصر البترولية، والتي سجلت ما قيمته نحو 11.56 مليار دولار من المنتجات البترولية والنفط الخام خلال العام المالي 2018 / 2019، خاصة خلال الربعين الثاني والرابع من العام المال الماضي.

وتشير التوقعات إلى استمرار تحسن الميزان التجاري للبترول المصري خلال العامين المقبلين، مشروطاً باستمرار الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي واتجاه أسعار النفط الخام إلى الاستقرار. فضلا عن أن تحويلات العاملين في الخارج لا تزال قوية رغم التراجع المحدود فيها خلال الفترة الماضية.

وقبل أيام، توقعت «بلتون» المالية القابضة، أن يكون سعر 16 جنيها مقابل الدولار هو أقصى مستوى في هذا الاتجاه الصاعد للجنيه المصري، حيث يعتقد أن ارتفاعه أعلى هذه المستويات سيحفز الطلب على الدولار، وتحديداً بين تجار الجملة والتجزئة العاملين حاليا في استيراد المنتجات الاستهلاكية، فضلاً عن الشركات العاملة في السلع الاستهلاكية التي من المتوقع أن تتجه لشراء مواد خام بتكلفة منخفضة.

وفي مذكرة بحثية حديثة، قالت «نعيم» للسمسرة، إن الجنيه المصري يشهد صعودا مطردا في 2019، لتبلغ مكاسبه أكثر من 9.85% أمام الدولار منذ أول يناير. ويقول المحللون إن العملة تلقى دعما من عوامل أهمها زيادة تدفقات النقد الأجنبي.

وقال مدير الأبحاث في شركة «نعيم» للسمسرة، آلين ساديب، إن تلك التدفقات جاءت أساسا من استثمارات في أدوات الخزانة المصرية وتحسن مطرد في السياحة وتحويلات قوية من العاملين في الخارج وتقلص العجز التجاري للبلاد.

وخلال الشهر الحالي، ارتفع الجنيه المصري بنسبة 2.4% مقابل الدولار الأميركي، ولم تكن العملة المصري بهذه القوة خلال تعاملات شهر مارس من العام 2017.

الاقتصاد اليوناني يقترب من الدرجة الاستثمارية

رحبت اليونان أمس برفع وكالة «ستاندرد آند بورز» تصنيف ديونها الخارجية كدليل على تحقيقها مزيدا من النمو بعد أزمة ديون خانقة استمرت قرابة العقد.

وقامت وكالتان دوليتان برفع التصنيف الائتماني السيادي لليونان خلال الأيام القليلة الماضية، ما قرب اليونان أكثر إلى الدرجة الاستثمارية بعد قرابة عقد من الأزمة الاقتصادية وبرامج الإنقاذ الدولية.

وخرجت أثينا من ثالث عملية إنقاذ على التوالي العام الماضي، بعد أن وصلت ديونها العامة إلى أكثر من 180 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لتقع تحت إشراف صارم من قبل دائنيها. بحسب «الفرنسية»، رفعت «ستاندرد آند بورز» تصنيفها للديون الخارجية لليونان إلى درجة «سالب بي بي» استنادا إلى توقعات محسنة للموازنة وتوقعات النمو القوية.